تحليل دور الإصلاحات الاقتصادية في إطار رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠

الباحث/ عبد الرزاق ماطر صعيب الحسيني

باحث لدرجة الدكتوراه- قسم الاقتصاد - بكلية الأنظمة والاقتصاد

الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

تحت إشراف

أ.د. علي محمد القدال

عضو هيئة تدريس بقسم الاقتصاد - بكلية الأنظمة والاقتصاد

الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

(ISSN: 2537 - 0758)

تحليل دور الإصلاحات الاقتصادية في إطار رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠

الباحث/ عبد الرزاق ماطر صعيب الحسيني

المستخلص:

يتناول هذا البحث تحليل دور الإصلاحات الاقتصادية في إطار رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ في تعزيز البيئة الاستثمارية وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. ويستعرض مرتكز "اقتصاد مزدهر" كمحور أساسي للرؤية، مبرزًا أهميته وأهدافه في تنويع القاعدة الاقتصادية، وتقليل الاعتماد على النفط، وتمكين القطاع الخاص، وتحقيق التنمية المستدامة. كما يتناول محاور الإصلاح الاقتصادي الأربعة: السياسة المالية، والسياسة النقدية، وتحسين بيئة الأعمال، والإصلاحات التنظيمية والتشريعية، موضحًا جهود المملكة في تحديث الأنظمة، وتطوير البنية التحتية، وتحفيز الاستثمار المحلي والأجنبي. ويخلص البحث إلى أن الإصلاحات الاقتصادية أسهمت في تحسين مؤشرات التنافسية وجاذبية الاستثمار، وزيادة ثقة المستثمرين، وتسريع التعافي بعد جائحة كورونا. ويوصي البحث بمواصلة تنفيذ الإصلاحات، ودراسة أثر التعافي الاقتصادي على البيئة الاستثمارية.

Abstract:

This research analyzes the role of economic reforms within the framework of Saudi Arabia's Vision 2030 in enhancing the investment environment and attracting foreign direct investment. It reviews the "thriving economy" pillar as a central theme of the vision, highlighting its importance and objectives in diversifying the economic base, reducing dependence on oil, empowering the private sector, and achieving sustainable development. It also addresses the four pillars of economic reform: fiscal policy, monetary policy, improving the business environment, and regulatory and legislative reforms, highlighting the Kingdom's efforts to modernize regulations, develop infrastructure, and stimulate domestic and foreign investment. The study concludes

that economic reforms have contributed to improving competitiveness and investment attractiveness, increasing investor confidence, and accelerating recovery from the COVID-19 pandemic. The study recommends continuing to implement reforms and studying the impact of economic recovery on the investment environment.

المقدمة

تشهد المملكة العربية السعودية في ظل رؤية ٢٠٣٠ تحولًا اقتصاديًا جذريًا يستهدف بناء اقتصاد متنوع ومستدام، يقلّص الاعتماد على النفط ويعزز من دور القطاع الخاص كمحرك رئيس للنمو. وقد أطلقت الحكومة سلسلة واسعة من الإصلاحات الاقتصادية التي شملت تحديث السياسات المالية والنقدية، وتحسين بيئة الأعمال، وتطوير الإطار التنظيمي والتشريعي، بما يعزز القدرة التنافسية للمملكة على الصعيدين الإقليمي والدولي. ويأتي مرتكز "اقتصاد مزدهر" كأحد الدعائم الرئيسة للرؤية، حيث يركز على تنمية الفرص الاستثمارية، وتمكين الكفاءات الوطنية، وتعزيز البنية التحتية الداعمة للنمو، بما يسهم في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودعم التنمية المستدامة. وفي هذا الإطار، يسعى البحث إلى تحليل دور هذه الإصلاحات في تعزيز جاذبية البيئة الاستثمارية بالمملكة، واستعراض أثرها في تحسين مؤشرات الأداء الاقتصادي، وزيادة ثقة المستثمرين، وتسريع التعافي الاقتصادي، مع تسليط الضوء على التجارب والممارسات التي تعكس نجاح هذه الإصلاحات في تحقيق مستهدفات الرؤية.

المطلب الأول

الاقتصاد المزدهر كمرتكز أساسي في رؤية المملكة ٢٠٣٠م

الاقتصاد المزدهر هي أحدى مرتكزات رؤية السعودية ٢٠٣٠، التي أطلقتها المملكة العربية السعودية في عام ٢٠١٦م، والتي استهدفت فيها المملكة إلى أداء دورها الريادي كعمق وسند للأمة العربية والإسلامية، وقوةً استثمارية، ومفتاحاً ومحركاً لتنويع الاقتصاد وتحقيق الاستدامة، والموقع الاستراتيجي يمكّنها من أن تكون محوراً لربط القارات الثلاث.

(ISSN: 2537 - 0758)

ويعتمد في هذا المرتكز على توفير الفرص للجميع عبر بناء منظومة تعليمية مرتبطة باحتياجات سوق العمل، وتنمية منظومة تعليمية مرتبطة باحتياجات سوق العمل، وتنمية الفرص للجميع من رواد الأعمال والمنشآت الصغيرة إلى الشركات الكبرى، وتطوير الأدوات الاستثمارية، لإطلاق إمكانات القطاعات الاقتصادية الواعدة وتنويع الاقتصاد وتوليد فرص العمل للمواطنين، ولتحقيق التنافسية في رفع جودة الخدمات والتنمية الاقتصادية، تم التركيز على تخصيص الخدمات الحكومية وتحسين بيئة الأعمال، بما يسهم في استقطاب أفضل الكفاءات العالمية والاستثمارات النوعية، وصولاً إلى استغلال الموقع الاستراتيجي الفريد[١].

تقوم بنية هذا المرتكز على أربع محاور جوهرية[٢] تتمثل في:

١. فرصة مثمرة.
٢. استثماره فاعل.
٣. تنافسية جاذبة.
٤. موقعه مُستغل.

([١]) تقرير وثيقة الرؤية، من موقع رؤية السعودية ٢٠٣٠، (www.vision2030.gov.sa) صفحة ١٣ تم الدخول للموقع بتاريخ ٢٠٢٥/٦/٣٠م الساعة ٧.٠٠ م

([٢]) المرجع السابق.

جدول (١)

محاور مرتكز اقتصاد مزدهر والأهداف المرتبطة به في إطار رؤية السعودية ٢٠٣٠

المحاور	المؤشر	المستهدف في ٢٠٣٠
فرصة مثمرة	معدل البطالة (%)	%٧
	ارتفاع مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في إجمالي الناتج المحلي (%)	%٣٥
	نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل (%)	%٣٠
استثماره فاعل	ترتيب اقتصاد المملكة عالميًا	١٥
	نسبة المحتوى المحلي في قطاع النفط والغاز (%)	%٧٥
	رفع قيمة أصول صندوق الاستثمارات العامة	٧ تريليون ريال
تنافسيته جذابة	ترتيب المملكة في مؤشر التنافسية العالمي	١٠
	نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	%٥,٧٠
	مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي (%)	%٦٥
موقعه مستقل	ترتيب المملكة في مؤشر أداء الخدمات اللوجستية	٢٥ عالميًا و١ إقليميًا
	نسبة الصادرات غير النفطية من الناتج المحلي غير النفطي (%)	%٥٠

المصـــدر: تصـميم الباحـث بنـاءً علـى بيانـات موقـع رؤيـة السـعودية ٢٠٣٠ (www.vision2030.gov.sa)

(ISSN: 2537 - 0758)

في الجدول السابق يستعرض الباحث محاور مرتكز اقتصاد مزدهر وأهداف رؤية السعودية ٢٠٣٠ المرتبطة بكل مرتكز والرقم المستهدف **ونلخص ذلك في الآتي**[٣]:

أولاً: **فرصة مثمرة**:

ويستهدف في هذا المحور إلى تخفيض معدل البطالة إلى ٧% ورفع مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي إلى ٣٥% بالإضافة إلى رفع نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل إلى ٣٠%.

وفي إطار التعليم تلتزم المملكة بسد الفجوة بين مخرجات التعليم وسوق العمل، من خلال تطوير التعليم العام والعالي، وتوجيه الطلاب نحو مسارات مهنية مناسبة، مع التركيز على المهارات الأساسية وبناء الشخصية. وتهدف إلى أن تدخل خمس جامعات سعودية ضمن أفضل ٢٠٠ جامعة عالميًا بحلول ٢٠٣٠، عبر منظومة تعليمية متقدمة تعزز دور المعلم وتربط التعليم باحتياجات السوق. كما تسعى لتحميل المؤسسات التعليمية مسؤولية مخرجاتها، وتحفيز الجامعات على تبني تخصصات مستقبلية، وإنشاء قاعدة بيانات لرصد المسيرة الدراسية للطلاب من التعليم المبكر حتى المراحل المتقدمة.

كما تسعى المملكة إلى تعزيز دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني، من خلال مراجعة الأنظمة وإزالة العوائق، وتسهيل التمويل، وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي من ٢٠% إلى ٣٥% بحلول عام ٢٠٣٠. كما تعمل على دعم ريادة الأعمال، وإنشاء حاضنات أعمال، وتوفير التمويل الجريء، وتشجيع التصدير والتسويق الإلكتروني. وفي الجانب التعليمي، يجري تطوير قاعدة بيانات شاملة لرصد المسار الدراسي للطلاب من التعليم المبكر حتى المراحل المتقدمة، بهدف مواءمة مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل.

ثانياً استثماره فاعل:

ويستهدف هذا المحور رفع حجم الاقتصاد السعودي والارتقاء به ليكون ضمن المراتب ال١٥ الأولى على مستوى العالم، ورفع نسبة المحتوى المحلي في قطاع النفط والغاز إلى ٧٥% بالإضافة إلى رفع قيمة أصول صندوق الاستثمارات العامة إلى ما يزيد على ٧ ترليون ريال سعودي.

---

(٣) أنظر وثيقة الرؤية، مرجع سابق، صفحة ٣٤-٥٧

وتسعى المملكة إلى تعظيم قدراتها الاستثمارية من خلال تخصيص الأصول المملوكة للدولة، وتعزيز دور صندوق الاستثمارات العامة ليصبح من أكبر الصناديق السيادية عالميًا، وتمكين الصندوق الوطني للتنمية لدعم التنوع الاقتصادي. كما تعمل على تشجيع الشراكات مع القطاع الخاص محليًا ودوليًا، والاستثمار في شركات تقنية وعالمية ناشئة، وتهيئة بيئة مالية منفتحة تدعم التمويل والاستثمار، وتشمل الاستراتيجية طرح بعض أصول الدولة في السوق المالية، وتسهيل الاستثمار، وتنشيط سوق الدين والمشتقات، بما يعزز من مكانة المملكة الريادية في الاقتصاد العالمي.

وفي مجال توطين الصناعات العسكرية، تسعى المملكة إلى توطين أكثر من ٥٠% من الإنفاق العسكري بحلول عام ٢٠٣٠، بهدف تعزيز الصناعات العسكرية المحلية، وتقليل الاعتماد على الخارج. لا يقتصر التوطين على الصناعات الدفاعية فقط، بل يشمل أيضًا الصناعات المرتبطة كالاتصالات والتقنية والصناعات الطبية، مما يسهم في خلق فرص عمل وتنويع الاقتصاد. وتشمل الجهود تطوير الصناعات العسكرية المعقدة مثل الطائرات بدون طيار، وتأهيل الكوادر الوطنية، ونقل المعرفة، وإنشاء مجمعات صناعية متكاملة بالتعاون مع الشركات العالمية الرائدة.

كما تعمل المملكة على تطوير قطاع التعدين لزيادة مساهمته في الاقتصاد الوطني، من خلال رفع إسهامه في الناتج المحلي من ٦٤ إلى ٩٧ مليار ريال، وتوفير ٩٠ ألف وظيفة بحلول عام ٢٠٣٠. وتشمل جهود التطوير تنفيذ إصلاحات هيكلية، وتحفيز الاستثمار الخاص، وتحديث الأنظمة، ودعم المشاريع الصغيرة، إلى جانب إطلاق مبادرات لتطوير الكفاءات، وتعزيز البحث والاستكشاف، ضمن إطار مبادرة الملك سلمان للقطاع التعديني.

وفي مجال سوق الطاقة المتجددة، تعمل المملكة على الاستفادة من إمكاناتها في الطاقة الشمسية والرياح عبر رفع استهلاك الطاقة المتجددة إلى ٩٥ جيجاوات بحلول عام ٢٠٣٠، وزيادة مساهمتها في الإنتاج المحلي وتشمل الجهود إنشاء منظومة متكاملة للبحث والتطوير والتصنيع، ورفع المحتوى المحلي، ونقل المعرفة، وجذب الاستثمارات، بالشراكة بين القطاعين العام والخاص، ضمن مبادرة الملك سلمان للطاقة المتجددة.

(ISSN: 2537 - 0758)

ثالثاً: تنافسيته جاذبة:

ويستهدف هذا المحور انتقال المملكة في مؤشر التنافسية العالمية لتكون ضمن المراكز العشر الأولى، ورفع نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الناتج المحلي الإجمالي إلى المعدل العالمي البالغ ٥.٧% كما يستهدف إلى الوصول بمساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي إلى ٦٥%.

ومن أجل تحقيق ذلك تعمل المملكة على تعزيز تنافسيتها الاقتصادية من خلال تحسين بيئة الأعمال، وتسهيل الإجراءات، وتحديث الأنظمة التجارية والمالية، وإعادة هيكلة المدن الاقتصادية لمعالجة تحدياتها وتحفيز الاستثمار فيها، كما تسعى إلى تأسيس مناطق خاصة بمقومات مميزة لجذب الاستثمارات النوعية، ورفع كفاءة سوق الطاقة عبر ترشيد الدعم الحكومي وتحرير الأسعار تدريجيًا، بما يعزز كفاءة الخدمات ويدفع القطاعات الاقتصادية نحو التنافسية محليًا وعالميًا، مع الحفاظ على العدالة الاجتماعية ودعم الفئات الأكثر احتياجًا.

ففي مجال إعادة هيكلة مركز الملك عبدالله المالي في الرياض، كان لابد من تصحيح وضعه وإعادة هيكلته، وتشمل الخطط الجديدة مراجعة التصميم واستغلال المساحات بشكل أفضل، وفتح المجال أمام القطاع الخاص لتطويره وتشغيله، مع تحويله إلى منطقة حرة تستقطب الشركات والمواهب والاستثمارات النوعية، بما يعزز مكانة الرياض كمركز مالي عالمي.

كما يشهد قطاع التجزئة في المملكة نموًا متسارعًا، لكنه لا يزال يعاني من تدني الكفاءة وارتفاع نسبة العمالة الوافدة. وتعمل الدولة على رفع نسبة السعوديين في القطاع إلى ٥٠%، وتحسين كفاءته وزيادة مساهمته في الناتج المحلي. كما تشمل الجهود خفض التجارة غير الرسمية، وتطوير التجارة الإلكترونية، ودعم منظومة التموين والنقل والإمداد، بما يسهم في رفع كفاءة القطاع، وتحقيق نمو مستدام وفرص وظيفية أكبر للمواطنين.

وتسعى المملكة إلى تطوير بنيتها التحتية الرقمية لتمكين الأنشطة الصناعية وجذب الاستثمارات، من خلال توسيع تغطية النطاق العريض عالي السرعة لتشمل ٩٠% من المنازل في المناطق الكثيفة، و٦٦% في المناطق الأخرى، بالشراكة مع القطاع

الخاص. كما تعمل على حوكمة التحول الرقمي، وتعزيز كفاءة الأجهزة الحكومية، وتحفيز الاستثمار في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، بهدف تحقيق بنية تقنية متطورة تدعم التنافسية والنمو الاقتصادي.

رابعاً: **موقعه مستغل**:

يُعد الموقع الجغرافي للمملكة العربية السعودية أحد أبرز مقوماتها الاستراتيجية، إذ تقع في ملتقى طرق التجارة العالمية بين آسيا وأوروبا وأفريقيا، مما يمنحها ميزة تنافسية فريدة في حركة التبادل التجاري الدولي. وانطلاقًا من هذه الأهمية، تسعى المملكة إلى توظيف هذا الموقع لتعزيز تدفق التجارة العالمية، وتعظيم مكاسبها الاقتصادية عبر تطوير البنية التحتية اللوجستية وإبرام شراكات تجارية جديدة. وتأتي هذه الجهود ضمن رؤية شاملة تهدف إلى تعزيز دور المملكة كمركز اقتصادي عالمي ومحور لوجستي رئيسي في المنطقة.

وقامت المملكة خلال السنوات الماضية بضخ استثمارات ضخمة في تطوير البنية التحتية للنقل، شملت الموانئ، والمطارات، والطرق، والسكك الحديدية، بهدف تعزيز مكانتها كمركز لوجستي عالمي، وتسعى الحكومة إلى تفعيل هذه البنى من خلال إشراك القطاع الخاص، ورفع كفاءتها عبر الحوكمة الرشيدة وتطوير الأنظمة والإجراءات الداعمة لتدفق البضائع والركاب بكفاءة ومرونة. كما تعمل المملكة على ربط مكونات منظومتها اللوجستية بمحيطها الإقليمي والدولي، بما في ذلك مناطق الشرق الأوسط وأفريقيا، مما يدعم طموحها للتحول إلى منصة لوجستية متقدمة تربط بين قارات آسيا وأفريقيا وأوروبا.

ولكون المملكة تمتلك أكبر اقتصاد في الشرق الأوسط، فإنها تسعى إلى تعزيز تكاملها الإقليمي والدولي من خلال إبرام شراكات تجارية فاعلة، وتيسير حركة السلع وتقليص القيود، وتشارك في اتفاقيات جمركية وسوق خليجية مشتركة، كما تدعم مبادرات الربط الكهربائي وسكك الحديد، وتسعى المملكة إلى تعزيز تعاونها مع الدول الإسلامية في مجالات المال والخدمات، إلى جانب توسيع علاقاتها مع شركاء دوليين كالصين، ضمن إطار مبادرة طريق الحرير، بما يعزز موقعها في التجارة العالمية.

تركّز المملكة في هذه المرحلة على استثمار مزاياها النسبية عبر دعم الشركات الوطنية الكبرى، خاصة في قطاعات النفط، والبتروكيماويات، والاتصالات، والصناعات

(ISSN: 2537 - 0758)

العسكرية والخدمات اللوجستية، بهدف تعزيز تنافسيتها إقليميًا وعالميًا. وتعمل على تهيئة البيئة الوطنية الداعمة لنمو هذه الشركات، من خلال بناء شراكات استراتيجية وتسهيل التوسع في الأسواق الخارجية، إلى جانب إبرام اتفاقيات تصديرية تدعم انتشار المنتجات الوطنية عالميًا.

ويرى الباحث في ضوء ما سبق أن الاقتصاد المزدهر يمثل أحد المرتكزات الجوهرية لرؤية المملكة ٢٠٣٠، حيث تنعكس معالمه في تنويع القاعدة الاقتصادية، وتمكين القطاع الخاص، وتحفيز الاستثمار المحلي والدولي، فضلًا عن تعزيز البنية التحتية الرقمية واللوجستية، وتوسيع دور الشركات الوطنية في سلاسل القيمة العالمية، وقد أسهمت الإصلاحات والسياسات الاقتصادية الطموحة في تحقيق تقدم ملحوظ في مؤشرات الأداء، ما يضع المملكة على مسار واضح نحو اقتصاد أكثر تنوعًا واستدامة، وقادر على المنافسة إقليميًا وعالميًا.

المطلب الثاني
أهمية الإصلاح الاقتصادي في إطار رؤية المملكة ٢٠٣٠م

يُعد الإصلاح الاقتصادي ضرورة حتمية لمواكبة التغيرات المحلية والعالمية، وتحقيق استدامة النمو ورفع كفاءة الأداء الاقتصادي. إذ أثبتت التجارب الدولية، كما في الصين وألمانيا واليابان، أن تأخير الإصلاح يقود إلى تشوهات هيكلية وارتفاع معدلات البطالة وتباطؤ النمو، بينما يؤدي الإصلاح التدريجي المتكامل إلى تعزيز الإنتاجية ورفاهية المجتمع، وفي حالة السعودية، برزت الحاجة إلى إعادة هيكلة الاقتصاد بما يتناسب مع البيئة المحلية، من خلال تعزيز القطاع الخاص، وتقليل الاعتماد على الدولة، وضبط آليات السوق بما يضمن العدالة والتكافؤ. كما أن مواصلة الإصلاحات الهيكلية بوتيرة متسارعة ستمكّن من معالجة الفقر، وتوزيع الثروة بعدالة، وتفعيل الطاقات الوطنية، مما يجعل الإصلاح الاقتصادي أساسًا للنهضة الشاملة والاستقرار الاجتماعي والاقتصادي[٤].

---

(٤) رؤى في التنمية السعودية، فيصل صفوق البشير، دار المفردات للنشر، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٤٣هـ صفحة١١٧

ولقد أكدت الخطط الخمسية التنموية منذ انطلاقها عام ١٩٧٠م على أهمية تنويع مصادر الدخل، بوصفه هدفًا استراتيجيًا لتقليل الاعتماد على النفط، إلا أن ما تحقق خلال العقود الماضية لم يكن بالمستوى المأمول. ومع تزايد النمو السكاني وارتفاع معدلات الاستهلاك المحلي للموارد، في مقابل تناقص الاحتياطات النفطية، باتت الحاجة إلى إصلاح اقتصادي شامل أكثر إلحاحًا، كما أن تسارع التقدم التكنولوجي العالمي والاتجاه المتنامي نحو الطاقة المتجددة يعمّق التساؤلات حول مستقبل الاقتصاد الوطني في مرحلة ما بعد النفط. وفي ظل هذه المتغيرات، فإن الإصلاح الاقتصادي لا يُعد خيارًا، بل ضرورة تفرضها تحديات المرحلة لضمان استدامة التنمية ورفع كفاءة الاقتصاد الوطني وتحقيق الاستقرار المالي في الأجل الطويل[٥].

وتُعد الإصلاحات الاقتصادية ضرورة استراتيجية لمواكبة التغيرات الاقتصادية المحلية والدولية، وتحقيق النمو المستدام الذي يلبّي تطلعات المجتمع السعودي، وقد أدركت القيادة أن الاقتصاد السعودي في صورته التقليدية لم يعد قادرًا على الاستجابة للتحديات المتجددة أو تحقيق الأهداف التنموية المرجوة، خصوصًا مع تقلبات أسعار النفط وتنامي متطلبات الإنفاق العام، من هذا المنطلق، وجاءت الإصلاحات لتُعيد هيكلة الاقتصاد الوطني، وتوجهه نحو الكفاءة، وتُعزز من قدرة القطاع الخاص، مع تقليص الاعتماد على الإيرادات النفطية وتحقيق التنوع الاقتصادي، وإن الإصلاحات لا تهدف فقط إلى تصحيح التشوهات الهيكلية، بل تسعى إلى تمكين الموارد الوطنية، وتحسين مستوى المعيشة، وخلق فرص وظيفية تواكب الطموحات[٦].

في ضوء ما سبق، يُعدّ الإصلاح الاقتصادي ضرورة استراتيجية تفرضها التحولات المحلية والعالمية، وليس مجرد خيار سياسي أو اقتصادي، فقد والتجارب الدولية، كما في حالات الصين وألمانيا واليابان، أثبتت أن تأخير الإصلاح يؤدي إلى تشوهات هيكلية، وارتفاع البطالة، وتباطؤ النمو، بينما يحقق الإصلاح المتدرج نتائج إيجابية على

---

(٥) التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية، عبدالعزيز محمد الدخيل، دار الساقي، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠١٢، صفحة ٨٤٨

(٦) منجزات التنمية في المملكة العربية السعودية، عثمان الرواف وعبدالرحمن البراك وخالد الدخيل ونورة اليوسف، مكتبة الملك فهد الوطنية بالرياض الطبعة الأولى ٢٠١٠م صفحة ٥٢٤

(ISSN: 2537 - 0758)

مستوى الإنتاجية ورفاه المجتمع، وبالنسبة للمملكة العربية السعودية، فإن الاعتماد الطويل على النفط وتزايد الاستهلاك المحلي للموارد، إلى جانب التقلبات العالمية والانتقال نحو الطاقة المتجددة، كل ذلك يبرز الحاجة لإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني، من هنا جاءت الإصلاحات لتعزيز دور القطاع الخاص، وتفعيل آليات السوق، وتحقيق العدالة في توزيع الثروة، وخلق فرص عمل، ورفع كفاءة الإنفاق، كما تسهم هذه الإصلاحات في ضمان الاستقرار المالي، وتحقيق تنمية مستدامة تستجيب لتطلعات المواطن السعودي، في إطار بيئة اقتصادية أكثر مرونة وكفاءة واستدامة.

وفي ضوء ما عبّر عنه سمو ولي العهد– حفظه الله– فإن الإصلاح الاقتصادي لم يكن خيارًا ظرفيًا، بل هو ركيزة جوهرية في بناء رؤية المملكة ٢٠٣٠، التي انطلقت من وعي عميق بالحاجة إلى تغيير نموذج التنمية التقليدي القائم على النفط، إلى نموذج أكثر تنوعًا واستدامة، فقد أكد سموه أن الرؤية تهدف إلى بناء اقتصاد لا يعتمد على النفط، وأنها تسعى إلى توسيع القاعدة الاقتصادية، وتوفير وظائف، وتعزيز قدرات ومواهب أبناء الوطن من خلال تنمية قطاعات واعدة، وتحفيز الاستثمار، وتمكين القطاع الخاص، بما يخلق بيئة اقتصادية مرنة تتؤام مع التحديات العالمية [٧]، وإن هذا التوجه الإصلاحي الشامل ينسجم تمامًا مع مضامين رؤية ٢٠٣٠، التي رسمت ملامح مستقبلٍ اقتصادي مزدهر، تسوده الشفافية والكفاءة، ويقوم على ركائز: وطن طموح، ومجتمع حيوي، واقتصاد مزدهر. ومن هنا، فإن أهمية الإصلاح الاقتصادي تتجلى بكونه الوسيلة المركزية لتحقيق تطلعات الرؤية، وضمان قدرة المملكة على مواكبة التحولات العالمية، وتعزيز تنافسيتها، ورفع كفاءة الأداء الاقتصادي بما ينعكس على جودة حياة المواطن السعودي واستقرار المجتمع.

وفي ضوء ما سبق، فإن الإصلاحات الاقتصادية في إطار رؤية المملكة ٢٠٣٠م لا تُعد مجرد رد فعل على تحديات المرحلة، بل تمثل حجر الزاوية لتحقيق التحول الوطني المنشود، وتعزيز الاستقرار والنمو، وجذب الاستثمارات الأجنبية، وهو ما سيتضح تفصيلًا في المطلب التالي حول أهداف هذه الإصلاحات.

---

(٧) وثيقة رؤية السعودية ٢٠٣٠، مرجع سابق، صفحة ٩–١١

المطلب الثالث
أهداف الاصلاحات الاقتصادية في إطار رؤية المملكة ٢٠٣٠م

في ضوء التحولات الاقتصادية التي تشهدها المملكة، يُعدّ تحديد أهداف واضحة للإصلاح الاقتصادي خطوة محورية في ترجمة رؤية السعودية ٢٠٣٠ إلى واقع ملموس، إذ تنطلق أهداف الإصلاح من مرتكزات الرؤية ذاتها، التي تهدف إلى بناء اقتصاد متنوع ومستدام، يقلّص الاعتماد على النفط، ويرفع من كفاءة الأداء الاقتصادي، وقد جاءت هذه الأهداف لتعكس طموحات وطنية كبرى، كما تشمل الأهداف تحسين بيئة الاستثمار، وزيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية، ورفع نسبة الصادرات غير النفطية، وبهذا فإن أهداف الإصلاح الاقتصادي لا تنفصل عن الإطار العام للرؤية، بل تشكل أداتها التنفيذية لتحقيق التحول الاقتصادي المنشود، بما يعزز تنافسية المملكة عالميًا ويضمن استدامة التنمية وجودة الحياة للمواطنين.

وفي هذا السياق، يمكن تحديد أبرز أهداف الإصلاح الاقتصادي في إطار رؤية المملكة ٢٠٣٠ كما يلي:

١. تنويع مصادر الدخل الوطني:

استحدثت السعودية سلسلة كبيرة من الإصلاحات والخطط الطموحة والجريئة في ذات الوقت من أجل تحويل الاقتصاد السعودي في ظل رؤية السعودية ٢٠٣٠، من اقتصاد يعتمد بشكل كبير على القطاع العام والدعم الحكومي إلى اقتصاد حر يدعم القطاع الخص ويعتمد عليه، وتستهدف المملكة من تلك الإصلاحات تنويع مصادر الاقتصاد والدخل القومي، وخلق فرص عمل للشباب، وتنفيذ عملية تدريجية لضبط الموازنة العامة[٨].

في إطار السعي لتنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على النفط، برز هذا الهدف كمرتكز رئيس في رؤية المملكة ٢٠٣٠، التي وضعت حزمة من الأهداف الاستراتيجية لتعزيز القاعدة الاقتصادية وتنميتها. فقد ركزت الرؤية على رفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي من ٤٠% إلى ٦٥%، وزيادة نسبة مساهمة المنشآت الصغيرة

---

(٨) سياسة الإصلاح الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل،، إبراهيم محمد، مكتبة الدارسات العربية للنشر، الإسكندرية –مصر، الطبعة الأولى ٢٠٢٤م صفحة ٥٦

(ISSN: 2537 - 0758)

والمتوسطة من ٢٠% إلى ٣٥%، باعتبار هذه القطاعات من أبرز محركات النمو غير النفطي. كما استهدفت الرؤية رفع الصادرات غير النفطية إلى ٥٠% من الناتج المحلي غير النفطي، وزيادة الإيرادات الحكومية غير النفطية إلى تريليون ريال، ما يعكس توجهًا واضحًا نحو تنويع الموارد المالية للدولة. إلى جانب ذلك، دعمت الرؤية الاستثمار في القطاعات الواعدة كالسياحة، والترفيه، والتعدين، والطاقة المتجددة، وركزت على تعزيز المحتوى المحلي ورفع نسبته إلى ٥٠%، واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وكلها توجهات تسهم في بناء اقتصاد متنوع ومستدام قادر على التكيف مع التحولات العالمية والتحديات المستقبلية.

٢. كفاءة الانفاق وتحقيق التوازن المالي:

يُعد رفع كفاءة الإنفاق الحكومي وتحقيق الانضباط المالي هدفًا محوريًا ضمن إصلاحات المملكة الاقتصادية، ويهدف إلى ترشيد استخدام الموارد وتحقيق الاستدامة المالية. تسعى المملكة لتوجيه الإنفاق نحو الأولويات الوطنية وتقليل الهدر المالي. كما تعزز من فاعلية الأداء المالي وجودة الخدمات. ويتماشى هذا التوجه مع رؤية ٢٠٣٠ لضمان الاستقرار المالي والتنمية المستدامة؛ **وذلك من خلال الآتي**[٩]:

- وضع أهداف استراتيجية ومستهدفات للجهات المشاركة، من أجل دعم رؤية السعودية ٢٠٣٠ وإدراك التحديات التي تعيق تحقيقها.
- أشارة الحكومة السعودية إلى التزامها بتنفيذ الإصلاحات، من أجل إحداث تحول في الاقتصاد خلال الخمسة عشر عاماً القادمة.
- عمل برنامج التحول الوطني على وضع الأولويات الوطنية المشتركة ذات النفع العام والمبنية على الأهداف الاستراتيجية لرؤية ٢٠٣٠، ومن هذه الأولويات:

أ- السعي نحو توفير وتوليد الوظائف، والمساهمة في توفير قرابة ٤٥٠ألف وظيفة في القطاعات غير الحكومية بحلول عام ٢٠٢٠، مما يعزز تحقيق أهداف رؤية ٢٠٣٠ في تنمية الفرص للجميع.

ب-العمل على دعم الشراكة مع القطاع الخاص مما يوفر ٤٠% من الأنفاق الحكومي، ويزيد من مساهمته في الناتج المحلي الأجمالي.

---

(٩) المرجع السابق، صفحة ٥٩

ت-اتخاذ الإجراءات اللازمة للتحول إلى الاقتصاد الرقمي، بقصد خلق بنية تحتية رقمية، وتنشيط ودعم الصناعات ومنشآت القطاع الخاص.

- تستهدف رؤية ٢٠٣٠ وجود شفافية من أجل متابعة المبادرات وتحديد مسئوليات الجهات المسئولة عن تنفيذ الرؤية.
- وتهدف إلى بناءً منظومة حوكمة متكاملة للعمل الحكومي وفق ممارسات فعالة عبر تأسيس مراكز داعمة لتخطيط وتنفيذ وتقييم الأداء الحكومي، وعرض نتائجها على مجلس الشؤون الاقتصادية والتنموية بشكل دوري.

٣. تمكين القطاع الخاص وتعزيز الاستثمار:

تمثل أهداف تمكين القطاع الخاص وتعزيز الاستثمار أحد المرتكزات الجوهرية للإصلاح الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، حيث تهدف هذه الجهود إلى إعادة صياغة دور الدولة من مشغل مباشر إلى ممكن ومحفز للنمو، وتسعى المملكة من خلال رؤيتها إلى تنمية مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد، عبر تحرير الأصول الحكومية وتهيئتها للطرح، وتسهيل ممارسة الأعمال بتحسين الأنظمة وإزالة المعوقات الإجرائية، إلى جانب تطوير سوق مالية متقدمة توفر أدوات تمويل فعالة تسهم في دعم الاستثمارات المحلية والأجنبية، كما تعمل الدولة على جذب الاستثمارات من خلال بيئة تنظيمية واضحة ومستقرة، مع توفير بنية تحتية تنافسية، وإنشاء مناطق اقتصادية خاصة وإعادة تأهيل المدن لتكون أكثر جاذبية للنشاط الاقتصادي. وتشمل هذه التوجهات تحسين خدمات حكومية محددة ترتبط مباشرة بالمستثمرين، بما يعزز من كفاءة الأداء ويرسخ الثقة في السوق المحلية، ويؤكد أن تمكين القطاع الخاص هو مسار استراتيجي لتحقيق النمو المستدام وتنويع القاعدة الاقتصادية للمملكة[١٠].

٤. تحقيق التنمية المستدامة وتحسين جودة الحياة:

أن تحسين جودة الحياة يُعد أحد الأهداف الجوهرية للإصلاحات، إذ تسعى هذه الإصلاحات إلى تهيئة بيئة اقتصادية واجتماعية مزدهرة، تُمكّن المواطن من العيش في

---

(١٠) أنظر: موقع رؤية السعودية ٢٠٣٠، الأهداف الاستراتيجية، تنمية وتنويع الاقتصاد، (www.vision2030.gov.sa) تم الدخول للموقع في ٢٠٢٥/٧/٣م الساعة ٦.٠٠

(ISSN: 2537 - 0758)

مجتمع حيوي، يتمتع بنمط حياة صحي، وخدمات ثقافية وترفيهية متنوعة. كما يُعزز البرنامج من مشاركة المواطنين في الأنشطة الرياضية والثقافية، ويطوّر البنية التحتية، ويرفع من مستوى المعيشة، وهي جميعها أبعاد جوهرية لتحقيق التنمية المستدامة، مما ينسجم مع أحد أهداف الإصلاح الاقتصادي المتمثل في تحسين جودة حياة الفرد والمجتمع، وتحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والتطور الاجتماعي(١١).

في إطار تحقيق أهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠، شكّلت الإصلاحات الاقتصادية المنفّذة منذ عام ٢٠١٦ تجسيدًا عمليًا للتحول الوطني، حيث عملت الحكومة السعودية على إطلاق سلسلة من الإجراءات التنظيمية والمالية لتعزيز الانضباط المالي، ورفع كفاءة الإنفاق، وتمكين القطاع الخاص. ومن أبرز هذه الإصلاحات وضع الإطار التنظيمي للبنوك المحلية وزيادة الرسوم الرأسمالية، وإنشاء اللجنة الوطنية للاستقرار المالي، وتطبيق نظم الإنذار المبكر، وإدارة الاحتياطيات الرأسمالية بمرونة. كما بادرت الحكومة بإطلاق برنامج الخصخصة، وفتحت قطاعات متعددة أمام الاستثمارات الأجنبية بنسبة تملك ١٠٠%، وشرعت في مراجعة سياسات الدعم، وخفض الإنفاق الجاري، ورفع كفاءة الإنفاق الرأسمالي من خلال مكتب متخصص للمشروعات. وقد شملت الإصلاحات كذلك إصدار أدوات دين محلية ودولية لتحسين التمويل، واستحداث وحدة للمالية العامة المتوسطة الأجل ضمن وزارة المالية، مما يعكس توجهًا استراتيجيًا لضمان استدامة الموارد وتنويع مصادر الدخل. وبهذه الخطوات، يتجلى بوضوح أن الإصلاحات الاقتصادية لم تكن معزولة عن أهداف الرؤية، بل إنها الوسيلة التنفيذية لبلوغ غاياتها الاقتصادية، عبر بناء اقتصاد مرن، وتنافسي، ومستدام(١٢).

---

(١١) أنظر: خطة تنفيذ برنامج جودة الحياة، أحد برامج تحقيق الرؤية، الصادر عن رؤية السعودية ٢٠٣٠، (www.vision2030.gov.sa) تم الدخول للموقع في ٢٠٢٥/٧/٣م الساعة ٧.٠٠

(١٢) سياسة الإصلاح الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل، مرجع سابق، صفحة ٦٥-٦٦

المبحث الثاني
محاور الاصلاح الاقتصادي

وفيه أربعة مطالب:

في إطار تنفيذ رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠، اعتمدت الدولة مجموعة من الإصلاحات الشاملة التي تستند إلى محاور رئيسية تمثل الأساس البنيوي للتحول الاقتصادي المنشود، وقد جاءت هذه المحاور لتواكب التغيرات الهيكلية في الاقتصاد الوطني، وتعزيز البيئة التنافسية، وتستجيب للتحديات المحلية والعالمية، وتعزز من كفاءة الأداء الاقتصادي، وتوفر بيئة جاذبة للاستثمار، وتدعم التنمية المستدامة.

وتتجلى هذه المحاور في السياسة المالية التي تهدف إلى رفع كفاءة الإنفاق وتحقيق الاستدامة، والسياسة النقدية التي تركز على استقرار الأسعار ودعم النمو، إلى جانب تحسين بيئة الأعمال لتمكين القطاع الخاص وجذب الاستثمارات، والإصلاحات التنظيمية والتشريعية التي تهدف إلى تطوير الإطار القانوني والحوكمي للاقتصاد. وتشكل هذه المحاور ركائز متكاملة للإصلاح الاقتصادي في المملكة، وتعد أدوات استراتيجية لتحقيق أهداف الرؤية وتفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

المطلب الأول
محور السياسة المالية

تعرف السياسة المالية بأنها عملية استخدام الانفاق الحكومي وتحصيل الإيرادات للتأثير على الاقتصاد، وغالباً ما يتم استخدام السياسات المالية بهدف تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية، والاستثمار في العنصر البشري، وتقوم وزارة المالية بتنفيذ السياسة المالية في المملكة العربية السعودية وبشكل مبسط، فإن الإنفاق الحكومي ينقسم إلى قسمين الانفاق الجاري والانفاق الرأسمالي، أما بالنسبة للإيرادات الحكومية، فيمكن تقسيمها إلى إيرادات نفطية وإيرادات غير نفطية، مثل ضريبة القيمة المضافة وضريبة السلع الانتقائية، والرسوم الحكومية، وغيرها من الإيرادات التي لا ترتبط بالقطاع النفطي[١٣].

([١٣]) السياسات الاقتصادية في المملكة العربية السعودية ونماذج الاقتصاد القياسي للمملكة العربية السعودية، رياض الخريف، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر بالرياض، الطبعة الأولى ٢٠٢٠م صفحة ٥٧

(ISSN: 2537 - 0758)

ولقد تم تنفيذ إصلاحات مهمة لتحسين السياسات المالية وإدارة المالية العامة، بما في ذلك رقمنة عملية الموازنة، وفي هذا الصدد، صدر قرار مجلس الوزراء بالموافقة على نظام المنافسات والمشتريات الحكومية بصيغته المحدثة، حيث ينص النظام على أن مشتريات السلع المستخدمة بشكل شائع عبر الجهات الحكومية يتم تنسيقها من خلال وحدة المشتريات الاستراتيجية (SPU)، والتي من شأنها ضمان الوفاء بالعقود بأسعار تنافسية، وهذا من شأنه أن يؤدي دوراً مهماً ليس في تعزيز كفاءة الإنفاق وتقصير دورة المشتريات فقط، ولكن أيضًا في تحسين الحوكمة والمساءلة، بالإضافة إلى ذلك، أدى الإطلاق الناجح لبوابة اعتماد إلى تعزيز الرقابة ومراقبة الإنفاق وتجنب تكرار المتأخرات وزيادة الشفافية، وتستمر الشفافية المالية في التحسن من خلال نشر بيانات الميزانية وبيانات مالية أكثر تفصيلاً مثل أداء الميزانية على أساس ربعي، والبيان التمهيدي للميزانية العامة للدولة[١٤].

وأسهمت الإصلاحات المالية والإدارية في دعم أهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠، من خلال تعزيز كفاءة الإنفاق الحكومي، مما ساهم في ترشيد الموارد وتحقيق الاستدامة المالية، كما عززت هذه الإصلاحات من الشفافية والمساءلة من خلال تفعيل بوابة اعتماد، ونشر البيانات المالية الدورية، بما يتماشى مع مستهدفات الرؤية في بناء حكومة فعّالة تحت محور "وطن طموح"، إضافة إلى ذلك، ساهم تحسين بيئة التعاقدات الحكومية في تعزيز الثقة لدى القطاع الخاص، مما يدعم تمكينه ورفع مساهمته في الاقتصاد، وبتحقيق الانضباط المالي، تسهم هذه الإصلاحات في ضمان الاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل، لتكون بذلك أدوات تنفيذية مباشرة تدفع نحو تحقيق التحول المنشود وفق رؤية ٢٠٣٠.

وحرصت الحكومة على إجراء التصحيح المالي على المدى المتوسط لمساعدة الاقتصاد على التكيف مع انخفاض أسعار النفط والحد من الاعتماد على الإيرادات النفطية في الميزانية تحديدًا وفي الاقتصاد عمومًا. ولهذا الغرض، وضعت المملكة برنامج تحقيق التوازن المالي الذي يستهدف في الأساس تحقيق الاستدامة في المالية العامة من خلال الإدارة المثلى للإنفاق الحكومي الرأسمالي والتشغيلي، وترشيد الإنفاق

(١٤) المرجع السابق، صفحة ٥٩

الجاري لا سيما بإصلاح أسعار الطاقة، وتحقيق زيادة تدريجية في الإيرادات غير النفطية. وتحرص الحكومة على المحافظة على الاحتياطيات الوقائية القوية في المالية العامة، وتوفير مصادر التمويل المناسبة للحكومة(١٥).

ولقد أدت الجهود المستمرة التي بذلتها الحكومة نحو ترشيد الإعانات والإنفاق الحكومي وتعزيز قاعدة الإيرادات المتنوعة والمستدامة في إدارة وتخفيض العجز المالي. وتم دعم ذلك من خلال النجاح في إدخال ضريبة القيمة المضافة في عام ٢٠١٨م مع إيرادات تجاوزت التوقعات، إلى جانب تدفقات إيرادات جديدة من جراء فرض الرسوم الإضافية على المقيمين، وضريبة السلع الانتقائية، وغيرها من الإيرادات غير النفطية. ولقد أنشأت الحكومة "حساب المواطن" لتقديم مدفوعات نقدية مباشرة للأسر منخفضة ومتوسطة الدخل للحد من تأثير الإصلاحات عليهم، ويُعتبر برنامج حساب المواطن من أوجه الدعم المستهدفة (targeted) للأسر المستحقة وبما يسهم في رفع كفاءة الإنفاق الاجتماعي (social spending)، وفي جانب الإنفاق، استمرت الجهود في ترشيد الإنفاق التشغيلي والرأسمالي على حد سواء. وقامت المملكة بتحديد وفرات في التكاليف وتخصيص أموال بشكل أفضل للمشاريع الاستثمارية من خلال مركز تحقيق كفاءة الإنفاق (CSE). ويقوم المركز بدور مهم في تعزيز التخطيط المالي لضمان تقييد الجهات الحكومية بسقوف نفقات الميزانية كما ذُكر آنفاً. كما يلعب المركز دوراً مهماً في مراجعة المشاريع الرأسمالية لمبادرات برامج تحقيق الرؤية لضمان كفاءة الإنفاق(١٦).

كذلك تبذل الحكومة جهوداً مهمة في الوقت الحالي بغرض تحسين آليات إعداد البيانات الاقتصادية والمالية ونشرها. فقد تم إحراز تقدم نحو تنفيذ توصيات "مبادرة فجوة البيانات لمجموعة العشرين" (G20 Data Gaps Initiative). وتم إعداد "دليل تصنيف الميزانية العامة" وفقاً لدليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤م (GFSM 2014). وفي ديسمبر ٢٠١٦م، أعلنت الحكومة الميزانية العامة للدولة وفق تصنيف دليل إحصاءات مالية الحكومة. وقدمت وزارة المالية إحصاءات مالية الحكومة لصندوق النقد الدولي لنشرها في الكتاب السنوي لإحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٧م. وفي

(١٥) المرجع السابق.
(١٦) المرجع السابق، صفحة ٦٠

(ISSN: 2537 - 0758)

سبتمبر ٢٠١٩م، اشتركت المملكة العربية السعودية في المعيار الخاص لنشر البيانات (SDDS) الصادر عن صندوق النقد الدولي، والذي بدوره يسهم في تطوير إحصاءات المملكة وشفافية البيانات والمساهمة في دعم عملية تنفيذ السياسات الاقتصادية والقرارات الاستثمارية. ومن شأن هذه التطورات الإيجابية دفع الزخم الإصلاحي وتعزيز جهود التنويع الاقتصادي وإعادة بناء الاحتياطات الوقائية وحماية استقرار الاقتصاد الكلي[١٧].

وتوضّح هذه الإجراءات المالية والإصلاحات الهيكلية التي اتخذتها الحكومة السعودية منذ إطلاق رؤية المملكة ٢٠٣٠ مدى التزام الدولة بتحقيق الاستدامة المالية وتعزيز كفاءة الاقتصاد الوطني. فقد حرصت الحكومة على إجراء التصحيح المالي على المدى المتوسط بهدف التكيّف مع تقلبات أسعار النفط والحد من الاعتماد على الإيرادات النفطية، مع تبنّي برنامج تحقيق التوازن المالي كأداة رئيسية لتحقيق الاستدامة في المالية العامة من خلال الإدارة المثلى للإنفاق الرأسمالي والتشغيلي. كما تنوعت مصادر الدخل غير النفطي بإدخال ضريبة القيمة المضافة وفرض الرسوم على المقيمين وضريبة السلع الانتقائية، مما ساعد على خفض العجز المالي. ولم تغفل الحكومة البُعد الاجتماعي، حيث أنشأت برنامج "حساب المواطن" لدعم الأسر ذات الدخل المنخفض والمتوسط، بما يعزز كفاءة الإنفاق الاجتماعي ويقلل من آثار الإصلاحات. وفي جانب كفاءة الإنفاق، واصلت الدولة جهودها في ترشيد الإنفاق وتخصيص الموارد بفعالية من خلال مركز تحقيق كفاءة الإنفاق (CSE)، الذي لعب دورًا محوريًا في ضبط الإنفاق الحكومي وتعزيز فعالية التخطيط المالي. كما ساهمت الإصلاحات في تحسين مستوى الشفافية والحوكمة المالية من خلال تطوير آليات إعداد البيانات الاقتصادية والمالية ونشرها وفقًا للمعايير الدولية، مما عزز الثقة في السياسات الاقتصادية، ووفّر بيئة مواتية لاتخاذ القرارات الاستثمارية، ودعم استقرار الاقتصاد الكلي، ودفع عجلة التنويع الاقتصادي.

(١٧) المرجع السابق.

المطلب الثاني
محور السياسة النقدية:

تُعرَّف السياسة النقدية بأنها: الكيفية التي تُدار بها النقود والمؤسسات النقدية في الدولة. وبمعنى آخر؛ هي عدد من المحاولات التي يقوم بها البنك المركزي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، والتأكد من مدى توفر السيولة الكافية لتوسّع الاقتصاد. وتستخدم السياسة النقدية بجانب السياسة المالية للتأثير على مستويات النمو الاقتصادي والتضخم في الاقتصاد وفقًا للحدود المرغوبة. إذ يُطلق على السياسات النقدية والمالية سياسات إدارة الطلب (Demand- Management policies)؛ وذلك لكون هذه السياسات تؤثر على الناتج الكلي للاقتصاد بطريق غير مباشر من خلال رفع الطلب الكلي على السلع والخدمات أو تخفيضه(١٨).

هذا التكامل بين السياستين المالية والنقدية أصبح حقيقة تؤكدها العلاقة الوثيقة بين مختلف الظواهر الاقتصادية من ناحية، وكل من الظواهر المالية والنقدية من ناحية أخرى؛ فالطلب الكلي– مثالًا– كأحد المتغيرات الاقتصادية في إطار التحليل الاقتصادي الكلي– يتكون في قسم كبير منه من النفقات العامة، كما أن الإصدار– النقدي كأداة من أدوات السياسة النقدية– له تأثيره الذي لا ينكر على حجم الطلب الكلي أيضًا. وكذلك فإن "التضخم" لا يعتبر ظاهرة اقتصادية فقط إذ إنه يعكس تداخلًا وتفاعلًا يتم بطريقة معينة بين الكيفية التي يتم بها استخدام كافة أدوات السياستين المالية والنقدية(١٩).

ويعتبر البنك المركزي السعودي هو البنك المسؤول الوحيد عن وضع السياسة النقدية وتنفيذها، واختيار أدواتها وإجراءاتها التشغيلية، حيث أنشئت مؤسسة النقد العربي السعودي (البنك المركزي في الوقت الحالي) في عهد جلالة الملك عبدالعزيز رحمه الله، وذلك بتاريخ ١٣٧١/٧/٢٥هـ الموافق ١٩٥٢/٤/٢٠م(٢٠).

---

(١٨) السياسة المالية بين أولويات النمو ومتطلبات العدالة، وحيد عبدالرحمن بانافع وعبدالعزيز عبدالمجيد علي، معهد الإدارة بالرياض الطبعة الأولى لعام ١٤٤٢هـ ٢٠٢٠م صفحة ٢٤

(١٩) السياسات الاقتصادية وأثرها على التوازن والنمو الاقتصادي، محمد شاهين، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى ٢٠١٨ صفحة ٢٨٦

(٢٠) وذلك حسب نظام البنك المركزي السعودي من الفصل الثالث المادة السابعة عشر، والصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٣٦) بتاريخ١٤٤٢/٤/١١هـ، موقع البنك المركزي السعودي، نظرة عامة،

(ISSN: 2537 - 0758)

وتُنفّذ السياسة النقدية في المملكة العربية السعودية من خلال مجموعة من الأدوات النقدية التقليدية والمستحدثة التي يعتمدها البنك المركزي السعودي، وتشمل هذه الأدوات: نسب الاحتياطي النظامي على الودائع المصرفية، ونسب احتياطي السيولة، وسقوف الودائع، والقيود الاحترازية على السلف والقروض، بالإضافة إلى تسهيلات إعادة الشراء على السندات الحكومية وأذونات الخزينة والأذونات ذات العائد العائم، وعمليات المقايضة في سوق النقد الأجنبي الآجل. وبحسب نظام البنك المركزي السعودي الصادر بمرسوم ملكي وقرار مجلس الوزراء عام ١٤٤٢هـ/٢٠٢٠م، فقد نصّت المادة الرابعة من الفصل الأول على أن من مهام البنك وضع وإدارة السياسة النقدية وتنظيم سوق صرف العملات الأجنبية، بينما أوضحت المادة السابعة عشرة من الفصل الثالث أن البنك هو الجهة الوحيدة المسؤولة عن صياغة السياسة النقدية وتنفيذها وتحديد أدواتها التشغيلية. وقد استخدم البنك المركزي حتى نهاية الثمانينات أدوات تقليدية، ثم تطورت مع ظهور سوق الأوراق المالية الحكومية لتشمل أدوات حديثة كاتفاقيات إعادة الشراء وأذونات الخزينة والأذونات ذات العائد العائم واتفاقيات إعادة الشراء المعاكس ومبادلات النقد الأجنبي. ويحرص البنك على توجيه السياسات النقدية والمالية بما يدعم تحقيق أهداف استراتيجية، أهمها: حماية الاقتصاد من التقلبات، وتوسيع الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير النفطي، وتعزيز التنوع الاقتصادي ضمن بيئة مالية ونقدية مستقرة[٢١].

ولقد واصلت مؤسسة النقد العربي السعودي تنفيذ إصلاحات كبيرة اتساقاً مع الإصلاحات التنظيمية العالمية، وذلك بوضع إطار محدث لسياسات السلامة الاحترازية الكلية (macroprudential policies)، وتعزيز الإطار التنظيمي والرقابي، ونشر دليل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وإنشاء شبكة أمان مالي (financial safety net)، وتضمن بعض الإصلاحات المحددة وضع حد أقصى للاكتشافات (Large exposures)، وإنشاء صندوق لحماية الودائع تموله البنوك التجارية، ووضع

نظام البنك المركزي السعودي (www.sama.gov.sa) تم الدخول للموقع بتاريخ ٢٠٢٥/٧/٥م الساعة ٦.٤٠م

(٢١) موقع سعوديبيديا، مرجع سابق، السياسة النقدية في السعودية، (saudipedia.com) تم الدخول للموقع بتاريخ ٢٠٢٥/٧/٥م الساعة ٦.٤٠م

مشروع قانون لتسوية أوضاع البنوك المؤثرة على النظام المالي وفق أفضل الممارسات. كما تؤكد نتائج برنامج تقييم القطاع المالي لعام ٢٠١٧م الصادر عن صندوق النقد والبنك الدوليين أن البنوك في المملكة العربية السعودية تخضع لآليات تنظيمية ورقابية قوية، وتتمتع بدرجة كبيرة من السيولة والصلابة. وتشير اختبارات القدرة على تحمل الضغوط إلى أنه في حالة وقوع صدمات حادة، فإن معظم البنوك، بما في ذلك جميع البنوك المؤثرة على النظام المالي، ستكون قادرة على مواصلة الوفاء بمتطلبات رأس المال التنظيمي، كما ستظل مؤشرات السلامة المالية قوية، وجدير بالذكر أن البنوك السعودية تُعد أكثر صلابة في مواجهة المخاطر المالية، نتيجة توفر الاحتياطيات الوقائية الكافية، وبفضل السياسات التحوطية التي تنتهجها مؤسسة النقد العربي السعودي[٢٢].

وفي إطار تحولات السياسة النقدية ضمن رؤية السعودية ٢٠٣٠ فقد أجرى البنك المركزي العديد من الإجراءات أبرزها:

١. إصدار نظام إطار الحوكمة الشرعية للبنوك والمصارف المحلية العاملة في المملكة[٢٣]:

سعيًا من البنك المركزي السعودي إلى مزيد من إحكام العمليات المالية المصرفية، وضع في عام ٢٠٢٠م إطارًا إشرافيًّا للبنوك والمصارف التي تمارس نشاط المصرفية الإسلامية في السعودية، من خلال إصدار "إطار الحوكمة الشرعية" الهادف إلى وضع حد أدنى لممارسات الحوكمة الشرعية ذات العلاقة بممارسة نشاط المصرفية الإسلامية وتعزيز بيئة الالتزام بالأحكام والمبادئ الشرعية، كما يشمل تحديد أدوار ومسؤوليات مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية، واللجنة الشرعية، وإدارات الرقابة الداخلية، بالإضافة إلى عدد من الجوانب الأخرى فيما يتعلق بالالتزام بأحكام الشريعة ومبادئها.

---

(٢٢) السياسات الاقتصادية الكلية ونماذج الاقتصاد القياسي للمملكة العربية السعودية، مرجع سابق، صفحة ٦٢

(٢٣) موقع البنك المركزي السعودي، كتيب القواعد، القطاع المصرفي، الحوكمة والرقابة الداخلية، إطار الحوكمة الشرعية (rulebook.sama.gov.sa) تم الدخول للموقع بتاريخ ٢٠٢٥/٧/٥م الساعة ٨.٤٠م

(ISSN: 2537 - 0758)

٢. مبادرة مشروع عابر[٢٤]:

مواكبةً لتجارب البنوك المركزية في بعض الدول لتداول العملات الرقمية، أطلق البنك المركزي السعودي ومصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، مشروع "عابر" كمبادرة مُبتكرة تُعدُّ من أولى التجارب عالميًّا على مستوى البنوك المركزية في هذا المجال، وتهدف إلى فهم متطلبات إصدار عملة رقمية تُستخدم بين دولتين، بالإضافة إلى توفير وسيلة إضافية لنظم التحويلات المركزية في البلدين.

يُعد مشروع "عابر" تجربة رائدة وفريدة في مجال العملات الرقمية، لكونه يجمع بين عدد من الخصائص المتميزة التي لا تتوفر في مشاريع أخرى مماثلة حول العالم. فقد شهد المشروع مشاركة فاعلة من قبل البنوك التجارية منذ مراحله الأولى، حيث شاركت ستة بنوك (ثلاثة من كل دولة) في كافة مراحل التطوير والتنفيذ. وقد أتاح المشروع لهذه البنوك فرصة تشغيل حلول قائمة على تقنية السجلات الموزعة، ضمن بنية تقنية واسعة تُمكّن من استضافة شاملة، مما يعكس مستوى متقدمًا من التعاون التشغيلي والفني بين البنوك المركزية والبنوك التجارية.

٣. نظام المدفوعات الفورية[٢٥]:

تعزيزًا لجهود الدولة في التوجه نحو مجتمع غير نقدي، أطلق البنك المركزي السعودي نظام المدفوعات الفورية مع عدد من البنوك المحلية، وهو نظام يتيح للعملاء إمكانية الحوالات الفورية والمُجدوَلة بين مختلف البنوك في السعودية على مدار الساعة وخارج أوقات عمل البنوك، كما يوفر مرونةً أكبر للعملاء لإضافة تفاصيل تعليمات الدفع للمستفيد.

في السياق نفسه والداعم لتطوير أنظمة المدفوعات، وجَّه البنك المركزي السعودي البنوكَ والمصارف وشركات خدمات المدفوعات العاملة في السعودية، بتوفير وسائل الدفع الإلكتروني لأنشطة قطاع التجزئة كافة، تعزيزًا للدفع الإلكتروني وتقليلًا للتعامل النقدي.

---

(٢٤) موقع البنك المركزي السعودي، تقارير، تقرير مبادرة مشروع عابر

(٢٥) موقع البنك المركزي السعودي، كتيب القواعد، القطاع المصرفي، نظام المدفوعات الفورية (rulebook.sama.gov.sa) تم الدخول للموقع بتاريخ ٢٠٢٥/٧/٥م الساعة ١٠.٠٠م

٤. تطوير العمليات المصرفية[٢٦]:

في إطار جهوده لتطوير العمليات المصرفية، حدَّثَ البنك المركزي السعودي خلال الربع الرابع من عام ٢٠٢٠م، تعليمات ونماذج العوائد على الأصول والخصوم، كما استحدث الصيغتين النموذجيتين لاتفاقية فتح حساب بنكي جارٍ للأفراد والأشخاص الاعتباريين، بهدف تيسير وتنظيم إجراءات فتح الحسابات البنكية، إضافة إلى تأكيده لجميع البنوك والمصارف بعدم الامتناع عن مصادرة خطاب الضمان البنكي لغرض افتتاح أحد إجراءات الإفلاس وتعليق المطالبات تجاه العميل الآمر بإصدار الخطاب.

بالإضافة لما سبق بشأن التحولات في السياسة النقدية فقد سعت رؤية السعودية ٢٠٣٠ إلى توسيع نطاق السياسات النقدية، حيث ركّزت على تعظيم المحتوى المحلي وتوطين ما يزيد على ٧٠ مليار دولار، وهو ما يُبرز الدور المحوري للسياسة المالية، في حين تظل السياسة النقدية مقيدة بنظام سعر الصرف الثابت، وفي هذا السياق، وضمن جهود تعزيز الاستقرار المالي، أعدّت مؤسسة النقد العربي السعودي (البنك المركزي) خلال جائحة كوفيد-١٩ في عام ٢٠٢٠ برنامجًا ماليًا بقيمة ٥٠ مليار ريال لدعم القطاع الخاص وتمكينه من المساهمة في النمو الاقتصادي[٢٧].

وبذلك، يتضح أن السياسة النقدية في المملكة العربية السعودية قد شهدت تطورًا ملحوظًا في إطار رؤية ٢٠٣٠، من خلال تحديث أدواتها، وتوسيع نطاق أهدافها، وتعزيز تكاملها مع السياسة المالية، بما يسهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ودعم النمو غير النفطي، ويعكس كفاءة البنك المركزي السعودي في إدارة التحديات النقدية وتحقيق مستهدفات التحول الوطني.

---

(٢٦) موقع سعوديبيديا، السياسة النقدية للسعودية، (saudipedia.com) تم الدخول للموقع بتاريخ ٢٠٢٥/٧/٥م الساعة ١٠.٢٠

(٢٧) المرجع السابق.

(ISSN: 2537 - 0758)

المطلب الثالث
محور تحسين بيئة الأعمال

تُعد بيئة الأعمال عنصرًا محوريًا في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، حيث تمثل الإطار العام الذي تعمل في ظله المؤسسات والشركات. وقد أولت المملكة العربية السعودية، في ظل رؤية ٢٠٣٠، اهتمامًا كبيرًا بتحسين بيئة الأعمال من خلال إصلاحات تشريعية وإجرائية وتنظيمية تهدف إلى تعزيز التنافسية، ورفع كفاءة الأداء، وتحفيز القطاع الخاص على النمو والمشاركة الفاعلة في الاقتصاد الوطني.

أولاً: مفهوم بيئة الأعمال:

بيئة الأعمال هي الإطار المحيط بالمؤسسة والذي يتكون من مجموعة من العوامل والمؤثرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والقانونية والثقافية التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على أنشطة المؤسسة وأدائها وقراراتها[٢٨].

ثانياً: بيئة الأعمال بالمملكة العربية السعودية:

وعمل المركز الوطني للتنافسية (تيسير) بالتكامل مع أكثر من ٦٥ جهة حكومية على تنفيذ ما يزيد عن ٩٠٠ إصلاحاً تشريعياً وإجرائياً ساهمت في تحسين وتيسير بيئة الأعمال بالمملكة وتطويرها، وشكلت قاعدة صلبة لإطلاق جيل جديد من الإصلاحات تسهم في انتقال الاقتصاد إلى التنافسية العالمية بمفهومها الأشمل المرتكز على الإنتاجية والاستدامة والشمولية والمرونة الاقتصادية، وتحقيق مستهدفات رؤية المملكة ٢٠٣٠ بأن تكون المملكة في مصاف الدول الأكثر تنافسية عالمياً[٢٩].

ثالثاً: ممكنات بيئة الأعمال بالمملكة العربية السعودية[٣٠]:

- طوير الإجراءات لتأمين بيئة عمل تساهم بجذب الاستثمارات وتقليص تكاليف ومدة إنجاز المعاملات وتعزز استخدام الرقمنة.

([٢٨]) إدارة الأعمال المفاهيم والأسس العامة، عبدالله القرني، مكتبة العبيكان بالرياض، الطبعة الثالثة، ٢٠٢٠، صفحة١١٤

([٢٩]) المركز الوطني للتنافسية، نبذة عن بيئة الأعمال في المملكة، (www.ncc.gov.sa) تم الدخول للموقع بتاريخ ٢٠٢٥/٧/٧م الساعة ٥.٠٠ص

([٣٠]) المرجع السابق.

- تحديث الأنظمة وأساليب العمل في الشركات والمصانع لتتوائم مع متطلبات السوق المحلي والعالمي وتطورات الإنتاج، ودعم تطوير اليد العاملة والخبرات لزيادة الإنتاجية.
- تعزيز تنافسية القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية الاستراتيجية للمملكة من خلال تطوير السياسات المالية لتحفيز الاستثمار فيها.
- مراقبة الجهات الحكومية وضمان تنفيذ القوانين والأحكام دون تمييز في القطاع العام وبين القطاع العام والخاص ومشاركة البيانات المتعلقة بالأعمال الحكومية.
- تطوير أسس التقاضي وأساليب الحصول على الحقوق عبر وسائل تسوية النزاعات البديلة ووسائل الوقاية والتخفيف من النزاعات.
- تطوير المهارات الوطنية في المملكة وتنمية المواهب لتوائم خطة السعودة في جميع القطاعات وتؤمن المهارات المطلوبة في سوق العمل الحالي والمستقبلي.
- العمل على الوصول الى أهداف التنمية المستدامة التي تشمل دعم مشاركة المرأة والشباب والمناطق النائية في سوق العمل، وتساهم في مكافحة التغير المناخي.
- دراسة أساليب وخطط عمل لدعم التصدير بين المملكة والدول الأخرى وتطوير العلاقات التجارية واتفاقيات التبادل التجاري الموجودة.

رابعاً: المكونات والاستثمارات الداعمة:

- البنية التحتية الصلبة.
- البنية التحتية التقنية.
- رأس المال البشري.
- البحث العلمي والابتكار.
- المحاكم التجارية والقضاء.
- الصناديق القطاعية وآليات التمويل الحكومي للقطاع الخاص.

خامساً: أبرز الإصلاحات المرتبطة بتحسين بيئة الأعمال في المملكة[٣١]:

١. فسح الحاويات في الموانئ السعودية خلال ٢٤ ساعة، من خلال النافذة الإلكترونية الموحدة "فسح".

([٣١]) المرجع السابق.

(ISSN: 2537 - 0758)

٢. الترخيص للأنشطة التجارية بالعمل على مدار (٢٤) ساعة.
٣. ٦٠ دقيقة لإتمام إجراءات نقل ملكية العقارات.
٤. تخفيض إجمالي متطلبات التراخيص الاستثمارية بنسبة ٥٤% وفقاً لأفضل الممارسات العالمية.
٥. صدور قرار يقضي بعدم إلزام منشآت القطاع الخاص بالختم الرسمي للمنشآت والاكتفاء بتصديق الغرفة التجارية.
٦. صدور قرار يقضي بعدم فرض أي رسوم أو مقابل مالي بدون دراسة للآثار الاقتصادية والاجتماعية.
٧. توحيد مرجعية مراكز الخدمة الموحدة لتكون تحت إشراف جهة حكومية واحدة.
٨. صدور الأمر السامي الكريم القاضي بترجمة الأنظمة واللوائح ذات العلاقة ببيئة الأعمال إلى اللغة الإنجليزية.
٩. صدور الموافقة على نشر الأحكام التجارية الصادرة عن المحكمة العليا على الموقع الإلكتروني لوزارة العدل.
١٠. صدور الموافقة على تعديل الإطار الزمني لتحديث أسعار التعرفة الكهربائية قبل تطبيقها؛ ليكون بعد ٣٠ يوماً على الأقل من موعد الإعلان عنها.
١١. إطلاق منصة مرئيات القطاع الخاص التي تهدف لأن تكون حلقة وصل بين المستثمرين والجهات الحكومية، ودراسة وتحليل التحديات والمقترحات.
١٢. إلغاء مطالبة المتقدمين من الممارسين الصحيين للحصول على تأشيرة عمل من مصادقة الملحقيات الثقافية والاكتفاء بنظام التصنيف (ممارس بلس) الصادر من هيئة التخصصات الصحية.

وفي مؤشر سهولة الاعمال الصادر من البنك الدولي[٣٢]، يستعرض الباحث ترتيب المملكة للأعوام من (٢٠١٦-٢٠٢٠) **وذلك حسب الشكل التالي:**

([٣٢]) مؤشر سهولة ممارسة الأعمال هو مقياس أنشأه البنك الدولي لتقييم مدى سهولة بدء وتشغيل الأعمال التجارية في مختلف البلدان، يعتمد المؤشر على سلسلة من المؤشرات الفرعية التي تغطي جوانب مختلفة من بيئة الأعمال، وتم إيقاف هذا المؤشر في عام ٢٠٢٠ من قبل البنك لوجود ملاحظات عليه (المصدر البنك الدولي archive.doingbusiness.org)

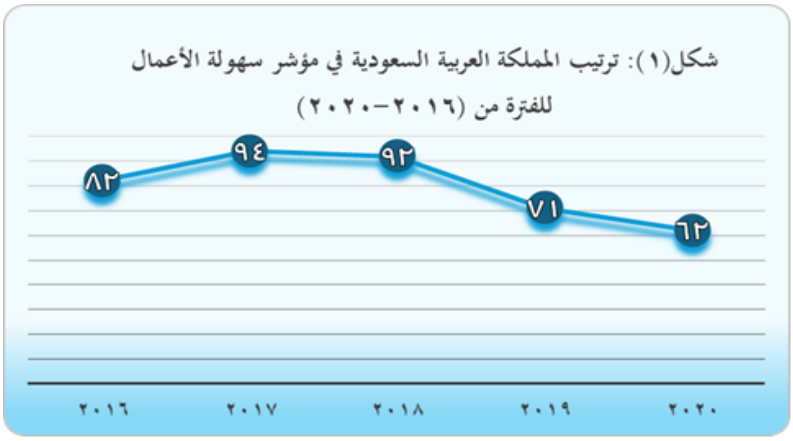

المصـــــدر: إعــداد الباحــث بنــاءً علــى بيانــات مجموعــة البنــك الــدولي (doingbusiness.org.)

يلاحظ الباحث من خلال ترتيب المؤشر في الشكل السابق، أن المملكة انخفض ترتيبها من ٨٢ في عام ٢٠١٦م إلى ٩٤ في عام ٢٠١٧م ويعزى ذلك إلى وجود إصلاحات جوهرية وتحديثات في بعض الأنظمة بعد إطلاق رؤية السعودية ٢٠٣٠م؛ ومع ذلك استطاعت المملكة من خلال بعض المبادرات وفتح المزيد من الفرص ومجالات الاستثمار إلى استقطاب المزيد من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل رؤية السعودية ٢٠٣٠[٣٣]، وفي عامي ٢٠١٩م و ٢٠٢٠م تحسن ترتيب المملكة وفق المؤشر حتى أصبح ترتيبها ٦٢ وهذا يدل على بداية فعالة لأثر إصلاحات رؤية السعودية ٢٠٣٠ على بيئة الأعمال، حيث أُطلقت عدة مبادرات مثل تحسين إجراءات التراخيص، وتسريع الإجراءات الحكومية، وتحسين خدمات المستثمرين.

وشهدت السعودية في مؤشر بيئة الأعمال تطورًا ملحوظًا من ٢٠١٧ إلى ٢٠٢٠، وذلك نتيجة لتنفيذ سلسلة من الإصلاحات التشريعية والتنظيمية ضمن رؤية ٢٠٣٠ ورغم التراجع الأولي عام ٢٠١٧، فإن المملكة نجحت في تحسين ترتيبها بشكل مستدام خلال السنوات اللاحقة، مما يعكس جدية في تحسين مناخ الاستثمار وتعزيز التنافسية الاقتصادية.

---

(٣٣) بيئة الأعمال في السعودية وتأثيرها على الاستثمارات الأجنبية المباشرة وفق رؤية السعودية٢٠٣٠، ولاء مجدي رزق ومنى أبو العطا حليم، بحث منشور في المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة الصادرة عن جامعة عين شمس- مصر، لعام ٢٠٢١م المجلد ٥١ العدد ١ صفحة ٧٠٣

(ISSN: 2537 - 0758)

ويتضح مما سبق أن المملكة العربية السعودية قد قطعت شوطًا كبيرًا في تحسين بيئة الأعمال من خلال تنفيذ إصلاحات تشريعية ومؤسسية واسعة، وتوفير ممكنات داعمة للنمو والاستثمار، وقد انعكست هذه الجهود بشكل مباشر على ترتيب المملكة في المؤشرات الدولية، مما يعزز جاذبيتها للاستثمارات المحلية والأجنبية، ويؤكد التزامها بتحقيق مستهدفات رؤية ٢٠٣٠ نحو اقتصاد مزدهر وتنافسي عالميًا.

المطلب الرابع

محور الإصلاحات التنظيمية والتشريعية:

شهدت المملكة العربية السعودية خلال العقد الأخير حزمة من الإصلاحات التنظيمية والتشريعية التي شكّلت أحد أهم أعمدة الإصلاح الاقتصادي في إطار رؤية المملكة ٢٠٣٠، وذلك من خلال تطوير البنية التشريعية المرتبطة بالاستثمار وتحسين البيئة التنظيمية لزيادة جاذبية المملكة للمستثمرين الأجانب، وقد هدفت هذه الإصلاحات إلى مواءمة القوانين المحلية مع المعايير الدولية وتعزيز الشفافية والكفاءة في التعامل مع المستثمرين، بما يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية وتنويع مصادر الدخل الوطني.

أولاً: نظرة عامة في التغيير التنظيمي والتشريعي في المملكة:

شهدت المملكة العربية السعودية منذ انطلاق رؤية ٢٠٣٠ تحولاً نوعيًا في بنيتها التنظيمية والتشريعية، تمثل في طفرة ملحوظة في حجم ونطاق إصدار الأنظمة واللوائح والقرارات التنظيمية، حيث سجلت الفترة من ٢٠١٦ إلى ٢٠٢٣م أعلى معدلات إصدار للتشريعات في تاريخ المملكة. وقد ارتبط هذا التحول بالسعي إلى تهيئة بيئة تنظيمية محفزة للاستثمار، ومرنة في التعامل مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وبرزت خلال هذه المرحلة أدوار جديدة لمؤسسات وهيئات حكومية مستقلة أُنشئت أو أعيد هيكلتها، مما ساهم في تنويع مصادر إصدار التنظيمات وتوسيع صلاحيات الجهات التنفيذية. كما أظهرت الدراسة وجود توجه نحو تمكين السلطة التنفيذية في إصدار العديد من القرارات ذات الطابع التشريعي، وهو ما يعكس مرونة البيئة التشريعية وقدرتها على التكيف مع التحديات المتغيرة. وعلى الرغم من كثافة إصدار الوثائق القانونية، إلا أن هناك مؤشرات على وجود استقرار نسبي في المنظومة التشريعية، حيث شكلت الوثائق المعدلة نسبة ٢٢% من إجمالي الوثائق، مقابل ٧٨% تمثل تشريعات

جديدة، وهو ما يشير إلى توجه نحو تأسيس بيئة تنظيمية حديثة ومتجددة. ويجدر التنويه إلى أن هذه الإصلاحات أسهمت في تعزيز الشفافية، وتوسيع نطاق التنظيم في القطاعات الاستثمارية الحيوية، ما يتماشى مع مستهدفات رؤية ٢٠٣٠ في رفع كفاءة البيئة الاستثمارية وتحقيق التنمية المستدامة[٣٤].

المصدر: إعداد الباحث بناءً على بيانات دراسة حالة الشريعات في المملكة للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٣م

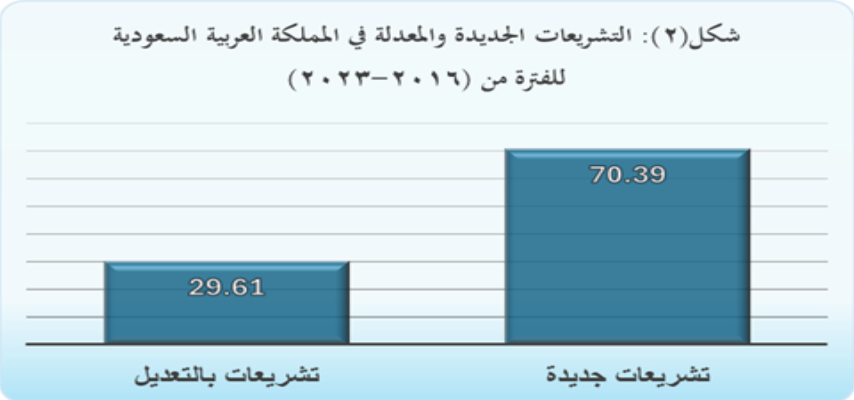

أظهرت الدراسات التحليلية الحديثة لحالة التشريعات في المملكة العربية السعودية خلال الفترة من عام ٢٠١٦م إلى ٢٠٢٣م تحولًا جوهريًا في بنية النظام التشريعي، يتسم بالديناميكية والتجدد، ويعكس استجابة مؤسسية منظمة لأهداف التحول الوطني في إطار رؤية المملكة ٢٠٣٠، فقد بينت المؤشرات أن نسبة الوثائق القانونية الجديدة قد تجاوزت ٧٠% من إجمالي الوثائق الصادرة خلال الفترة المشار إليها، مقابل ما يقارب ٢٩% تمثل تعديلات على تشريعات قائمة، ويُشير هذا التوزيع إلى نهج إصلاحي يرتكز على إعادة بناء المنظومة التشريعية، وليس مجرد تعديل محدود على الأنظمة السابقة، وقد ارتبط هذا التوسع في إصدار التشريعات الجديدة بتوجه واضح نحو تحسين كفاءة بيئة الأعمال، ورفع جاذبية الاقتصاد الوطني، وتنظيم العلاقة بين القطاعين العام والخاص ضمن إطار قانوني متجدد وواضح المعالم. كما يؤكد هذا التحول أن العمل التشريعي لم

([٣٤]) حالة التشريعات في المملكة العربية السعودية دراسة في الموضوعات والإنتاج والمنهج، صالح مسلي الذيابي، بحث منشور من الجمعية العلمية القضائية السعودية (قضاء) بالرياض، منشور على موقع الجمعية (qadha.org.sa) في عام ٢٠٢٥م صفحة ٦٨-٧٦

(ISSN: 2537 - 0758)

يعد يُنظر إليه بوصفه استجابة لاحقة للواقع، بل أصبح أداة استراتيجية تسبق التحديات وتستشرف مستقبل التحولات التنموية، بما يعزز من الاستقرار المؤسسي والقدرة على اجتذاب الاستثمار المحلي والأجنبي على حد سواء[٣٥].

ثانياً: أبرز الإصلاحات التنظيمية والتشريعية في المملكة[٣٦]:

شهدت المملكة العربية السعودية خلال السنوات الأخيرة حزمة واسعة من الإصلاحات التنظيمية والتشريعية التي تستهدف تحسين بيئة الأعمال وتعزيز جاذبية الاقتصاد الوطني، وذلك في إطار تحقيق مستهدفات رؤية المملكة ٢٠٣٠، لا سيما تلك المرتبطة بمرتكز "اقتصاد مزدهر". **وقد تمثلت أبرز هذه الإصلاحات فيما يلي:**

١. السماح بالملكية الأجنبية بنسبة ١٠٠% في غالبية القطاعات الاقتصادية، بما في ذلك قطاعات الصحة، والهندسة، وتجارة الجملة والتجزئة، والمعادن، والتعليم، والدفاع، والنقل، والنشر، والإعلام؛ وهو ما يمثل تحولًا جوهريًا في السياسات الاستثمارية ويعزز ثقة المستثمرين الأجانب.
٢. إصدار نظام تصنيف المقاولين، لتحديد معايير الكفاءة والقدرة الفنية والمالية، بما يسهم في تنظيم قطاع المقاولات ورفع مستوى الشفافية والتنافسية فيه.
٣. تعديل نظام المعادن الثمينة والأحجار الكريمة، بهدف تنظيم السوق وضمان حماية المستهلك وتشجيع الاستثمار في هذا القطاع الحيوي.
٤. إصدار نظام الإفلاس الجديد ولائحته التنفيذية، والذي يُعد من أهم أدوات تنظيم العلاقة بين الدائنين والمدينين ويعزز مناخ الثقة في المعاملات التجارية.
٥. إصدار نظام الرهن التجاري ولائحته التنفيذية، والذي يُسهم في تسهيل التمويل التجاري وتحفيز الاستثمارات الصغيرة والمتوسطة من خلال ضمان الحقوق العينية على المنقولات.
٦. تطوير اللوائح التنفيذية لهيئة السوق المالية، وكذلك تعديل نظام الشركات، بما يعزز حماية مساهمي الأقلية ويدعم حوكمة الشركات.

---

(٣٥) المرجع السابق، صفحة ٩٠-١٠٦

(٣٦) المركز الوطني للتنافسية، الإصلاحات، الإصلاحات التشريعية والتنظيمية في المملكة، (www.ncc.gov.sa) تم الدخول للموقع بتاريخ ٢٠٢٥/٧/٧م الساعة ٦.٠٠م

٧. تطوير لوائح كود البناء السعودي، لتتواكب مع المعايير العالمية في الاستدامة والسلامة وجودة الحياة.
٨. إنشاء المركز السعودي للتحكيم التجاري، كخطوة مهمة نحو تعزيز وسائل تسوية المنازعات التجارية خارج نطاق القضاء التقليدي، بما يقلل من أمد النزاعات ويزيد من كفاءة البيئة الاستثمارية.
٩. صدور القرارات التنظيمية رقم (٧١٣) و(٤٧٦)، والتي تنص على استطلاع آراء العموم في الأنظمة واللوائح قبل إقرارها، مما يرسخ مبدأ الشفافية والمشاركة المجتمعية في صناعة القرار التشريعي.
١٠. إصدار نظام المنافسات والمشتريات الحكومية الجديد ولائحته التنفيذية، الذي يُعزز من كفاءة الإنفاق العام ويرفع مستوى النزاهة في عمليات التعاقد الحكومي.
١١. صدور نظام ضمان الحقوق بالأموال المنقولة ولائحته التنفيذية، والذي يسهم في تعزيز التمويل المضمون ودعم الأنشطة التجارية.
١٢. إصدار نظام المحاكم التجارية ولائحته التنفيذية، بهدف تسريع إجراءات التقاضي التجاري، وضمان التخصص والعدالة في فض المنازعات التجارية.

ثالثا: أبرز محاور مؤشرات سهولة الأعمال المرتبطة بالأنظمة والتشريعات:

شكل (٣): ترتيب المملكة العربية السعودية في مؤشرات سهولة الأعمال لعام ٢٠٢٠م

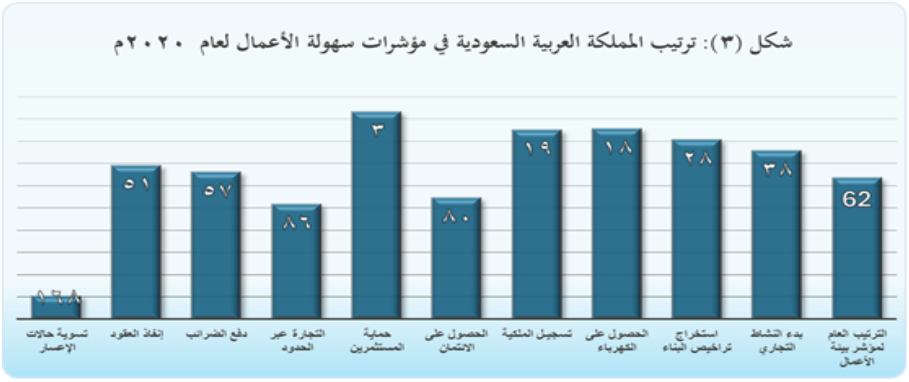

المصـــــدر: تصـــميم الباحـــث بنـــاءً علـــى بيانـــات مجموعـــة البنـــك الـــدولي (doingbusiness.org.)

(ISSN: 2537 - 0758)

كشفت بيانات تقرير سهولة ممارسة الأعمال عن تقدم ملحوظ للمملكة العربية السعودية في عدد من المؤشرات المرتبطة بجاذبية البيئة الاستثمارية وذلك حسب الشكل السابق، وهو ما يعكس نجاح الإصلاحات التنظيمية والتشريعية المنفذة في إطار رؤية المملكة ٢٠٣٠ فقد احتلت المملكة المرتبة الثالثة عالميًا في مؤشر حماية المستثمرين الأقلية، وهو ترتيب متقدم جدًا يعكس قوة الإطار القانوني للسوق المالية وتطور نظام الشركات في حماية حقوق المساهمين. كما سجلت المملكة ترتيبًا إيجابيًا في عدد من المؤشرات الأخرى، منها الحصول على الكهرباء (المرتبة ١٨)، وتسجيل الملكية (المرتبة١٩)، واستخراج تراخيص البناء (المرتبة ٢٨)، مما يعكس التحسينات الكبيرة في كفاءة الإجراءات الحكومية، وسرعة تقديم الخدمات الأساسية للمستثمرين.

وفي مؤشر بدء النشاط التجاري، جاءت المملكة في المرتبة ٣٨، وهو ترتيب جيد يعكس تبسيط إجراءات تأسيس الشركات وتقليص التكلفة والمدة الزمنية، بينما سجلت المملكة المرتبة ٥١ في إنفاذ العقود، بما يدل على تقدم في الإصلاحات القضائية خاصة بعد إنشاء المحاكم التجارية وتحسين بيئة التقاضي التجاري.

وتجدر الإشارة إلى قيام وزارة العدل بإصدار قرارين يهدفان إلى تعزيز دور وكالة الوزارة للأنظمة والتعاون الدولي، أحدهما يقضي بإنشاء وحدة بمسمى "مرصد المؤشرات والتقارير العدلية الدولية" يُعنى بدراسة المؤشرات والتقارير العدلية الدولية، والآخر يقضي بإنشاء وحدة بمسمى "مكتب التشريعات" يختص بإعداد المشروعات التنظيمية، ويهدف مرصد المؤشرات الدولية إلى أن يكون مرجعًا مركزيًا للمؤشرات والتقارير الدولية داخل الوزارة، ويتولى المهمات التالية: متابعة تقدم ترتيب المملكة في المؤشرات والتقارير الدولية، ودراسة المؤشرات والتقارير الدولية المتعلقة بالقطاع العدلي، ومن مهام المرصد أن يتولى العمل على رفع تصنيف المملكة في المؤشرات والتقارير الدولية، بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة من خلال تحديد الإصلاحات اللازمة ووضع الخطط التصحيحية التطبيقية، ومتابعة الجهات المنفذة على إنجازها، وفيما يتعلق بمكتب التشريعات فهو يعدّ بيت خبرة احترافي يقود التطوير التشريعي في القطاع العدلي للوصول إلى بيئة تشريعية متميزة تسهم في تحقيق العدالة الناجزة والمستهدفات التنموية، ويتمثل دور المكتب في تحليل الاحتياج التشريعي، والبناء والتطوير والإشراف على مبادرة "تطوير منظومة

التشريعات وأدواتها"، وتنفيذها، إضافة إلى تنفيذ المشروعات التشريعية ودعمها، وضبط الجودة والرقابة على الالتزام، ويهدف المكتب إلى تطوير وحوكمة وصناعة التشريعات وبناء نموذج عمل ومنهجية مؤسسية، وأدوات فعالة، بما يرفع قدرة الوزارة وكفاءتها في صناعة تشريعات عدلية ذات جودة عالية على المستويين القصير والبعيد، إضافة إلى تطوير البيئة التشريعية للمنظومة العدلية في القضاء والتنفيذ والتوثيق، والوسائل المساندة للقضاء والخدمات العدلية من خلال تنفيذ المشروعات التشريعية بالأدوات والمنهجيات المطورة[٣٧].

وتُعد هذه الإصلاحات التشريعية والتنظيمية ركيزة أساسية في تحسين البيئة الاستثمارية في المملكة، إذ أظهرت المؤشرات الدولية تحسنًا ملموسًا في ترتيب المملكة في تقارير التنافسية وسهولة ممارسة الأعمال، مما يدل على الأثر الإيجابي المباشر لهذه التعديلات على ثقة المستثمرين، كما أن تبني المملكة لنهج تشريعي مرن واستباقي يعكس قدرتها على التكيّف مع متطلبات الاقتصاد العالمي، ويُبرز التزامها بمبادئ الشفافية، والكفاءة، والعدالة في بيئة الأعمال، وهو ما أسهم في جذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ودعم الأهداف الاستراتيجية لرؤية ٢٠٣٠.

الخاتمة:

أظهر البحث أن الإصلاحات الاقتصادية التي أطلقتها المملكة العربية السعودية في إطار رؤية ٢٠٣٠ كانت محركًا أساسيًا في تعزيز البيئة الاستثمارية وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. فقد أسهمت هذه الإصلاحات في تحسين مؤشرات التنافسية على المستوى الدولي، ورفع جاذبية المملكة كوجهة استثمارية، وزيادة ثقة المستثمرين في الاقتصاد الوطني. كما كان لهذه الإصلاحات دور فاعل في تسريع وتيرة التعافي الاقتصادي بعد جائحة كورونا، بفضل السياسات المالية والنقدية المتوازنة، وتحسين بيئة الأعمال، وتطوير الأطر التنظيمية والتشريعية بما يتوافق مع أفضل الممارسات العالمية.

([٣٧]) وكالة الأنباء السعودية(واس)، خبر بعنوان وزير العدل يقرّ تأسيس مرصدٍ للمؤشرات الدولية ومكتبٍ للتشريعات، (www.spa.gov.sa) تاريخ النشر ١٤٤٢/٢/٢٠هـ تاريخ الدخول للموقع ٢٠٢٥/٧/٧م الساعة ٧.٤٠

(ISSN: 2537 - 0758)

ويؤكد البحث أن هذه الجهود تمثل خطوة استراتيجية نحو تحقيق اقتصاد وطني أكثر تنوعًا واستدامة، قادر على مواكبة التحولات العالمية والتنافس على جذب الاستثمارات النوعية.

النتائج:

١. أسهمت الإصلاحات الاقتصادية في تحسين ترتيب المملكة في مؤشرات التنافسية الدولية ومؤشرات سهولة ممارسة الأعمال.
٢. عززت هذه الإصلاحات من ثقة المستثمرين المحليين والأجانب في السوق السعودية.
٣. كان للإصلاحات دور فاعل في تسريع التعافي الاقتصادي بعد جائحة كورونا.
٤. أسهمت السياسات المالية والنقدية في تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي، مما دعم جاذبية البيئة الاستثمارية.
٥. أسهمت التطويرات التشريعية والتنظيمية في رفع كفاءة بيئة الأعمال وتقليل العقبات أمام الاستثمار.

التوصيات:

١. مواصلة تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية وفق مستهدفات رؤية ٢٠٣٠ لضمان استدامة التحسن في مؤشرات التنافسية وجاذبية الاستثمار.
٢. إجراء دراسات متخصصة لقياس أثر التعافي الاقتصادي بعد جائحة كورونا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتوزيعه القطاعي والمناطقي.
٣. تعزيز برامج الدعم والتسهيلات للمستثمرين الجدد، خاصة في القطاعات الاستراتيجية الواعدة.
٤. الاستمرار في تطوير الأطر التشريعية والتنظيمية بما يتلاءم مع المتغيرات الاقتصادية العالمية.
٥. دعم مبادرات الابتكار والتقنية والبنية التحتية الرقمية لتعزيز تنافسية الاقتصاد السعودي على المدى الطويل.

المراجع:

١. رؤى في التنمية السعودية، فيصل صفوق البشير، دار المفردات للنشر، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٤٣هـ
٢. التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية، عبدالعزيز محمد الدخيل، دار الساقي، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠١٢،
٣. منجزات التنمية في المملكة العربية السعودية، عثمان الرواف وعبدالرحمن البراك وخالد الدخيل ونورة اليوسف، مكتبة الملك فهد الوطنية بالرياض الطبعة الأولى ٢٠١٠م
٤. سياسة الإصلاح الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل،، إبراهيم محمد، مكتبة الدارسات العربية للنشر، الإسكندرية –مصر، الطبعة الأولى ٢٠٢٤م
٥. السياسات الاقتصادية في المملكة العربية السعودية ونماذج الاقتصاد القياسي للمملكة العربية السعودية، رياض الخريف، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر بالرياض، الطبعة الأولى ٢٠٢٠م
٦. السياسة المالية بين أولويات النمو ومتطلبات العدالة، وحيد عبدالرحمن بانافع وعبدالعزيز عبدالمجيد علي، معهد الإدارة بالرياض الطبعة الأولى لعام ١٤٤٢هـ ٢٠٢٠م
٧. السياسات الاقتصادية وأثرها على التوازن والنمو الاقتصادي،، محمد شاهين، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى ٢٠١٨
٨. إدارة الأعمال المفاهيم والأسس العامة، عبدالله القرني، مكتبة العبيكان بالرياض، الطبعة الثالثة، ٢٠٢٠،
٩. تقرير وثيقة الرؤية، من موقع رؤية السعودية ٢٠٣٠، (www.vision2030.gov.sa)

(ISSN: 2537 - 0758)

١٠. خطة تنفيذ برنامج جودة الحياة، أحد برامج تحقيق الرؤية، الصادر عن رؤية السعودية ٢٠٣٠، (www.vision2030.gov.sa)
١١. موقع البنك المركزي السعودي، كتيب القواعد، القطاع المصرفي، الحوكمة والرقابة الداخلية، إطار الحوكمة الشرعية (rulebook.sama.gov.sa)
١٢. مجموعة البنك الدولي archive.doingbusiness.org
١٣. حالة التشريعات في المملكة العربية السعودية دراسة في الموضوعات والإنتاج والمنهج، صالح مسلي الذيابي، بحث منشور من الجمعية العلمية القضائية السعودية (قضاء) بالرياض، منشور على موقع الجمعية (qadha.org.sa) في عام ٢٠٢٥م
١٤. المركز الوطني للتنافسية، الإصلاحات، الإصلاحات التشريعية والتنظيمية في المملكة، (www.ncc.gov.sa)
١٥. وكالة الأنباء السعودية(واس)، خبر بعنوان وزير العدل يقرّ تأسيس مرصدٍ للمؤشرات الدولية ومكتبٍ للتشريعات، (www.spa.gov.sa) تاريخ النشر ١٤٤٢/٢/٢٠هـ